

الاتحاد الأفريقي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي



E/ECA/CM/49/3  
AU/STC/FMEPI/MIN/Res/3(II)  
Distr.: General  
5 April 2016

Arabic  
Original: English

الاتحاد الأفريقي

اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية  
والتخطيط والتكامل الاقتصادي  
الدورة الثانية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية  
الاقتصادية الأفريقيين  
الدورة التاسعة والأربعون

الاجتماعات السنوية المشتركة للتاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي  
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل  
الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
أديس أبابا، ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

## البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتكامل الأفريقيين،

١- وقد اجتمعنا في أديس أبابا، يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في إطار  
الاجتماعات السنوية المشتركة للتاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية  
والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٢- وقد كان لنا عظيم الشرف بحضور رئيس وزراء إثيوبيا، السيد هاييلي مريم  
ديسالين، ونائب رئيس ناميبيا، نيكي إيامبو، ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغوستين

ماتاتا بونيو، وأعضاء المنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، ومحافظي مصارفنا المركزية الوطنية والإقليمية، وغيرهم من الشخصيات البارزة وضيوف الشرف،

٣- وقد تناولنا في مداواتنا موضوع ”نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة“، وقد أدركنا أنه بات في متناول القارة، مع ظهور هاتين الخطتين، الأطر اللازمة لإحداث التحول النوعي نحو مسار إنمائي يتمركز حول البشر ويراعي في اعتباره الجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنمائية،

نعلن بموجب ما يلي:

٤- نخطط علماً أن معدل النمو في أفريقيا قد انخفض بشكل طفيف من ٣,٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك فقد بقي معدل نمو القارة أعلى من المتوسط العالمي، ومن متوسطه في سائر المناطق الأخرى، باستثناء شرق وجنوب آسيا، ويعود ذلك إلى استمرار تحسن الإدارة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة الطلب المحلي، وتنويع التجارة والاستثمار داخل أفريقيا وفيما بينها وبقية العالم. ومن المتوقع زيادة النمو خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ مدفوعاً أساساً بارتفاع الطلب المحلي وزيادة الاستثمارات. بيد أن المخاطر الداخلية والخارجية، مثل ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي والتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الأسواق الناشئة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض قيمة العملات، والصدمات المرتبطة بالمناخ والشواغل الأمنية في بعض البلدان الأفريقية، كلها عوامل لا تزال تشكل تهديدات في طريق مساعي أفريقيا الرامية لتحقيق النمو.

٥- وندرك أن أفريقيا قد حققت تقدماً ملحوظاً في سعيها لتحقيق نتائج اجتماعية بتخفيضها لمستويات الفقر في مختلف المناطق دون الإقليمية، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة. وبالرغم من هذا التحسن، لا تزال أوجه التفاوت قائمة من حيث الدخل، والجوانب الجنسانية، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانيات الحصول على الفرص والموقع الجغرافي.

٦- وندرك كذلك أن الأطر الإنمائية المتعددة لم تلب حاجة أفريقيا الملحة إلى تحقيق نمو سريع وشامل للجميع ويتصف بالاستدامة، وهو ما أضعف بالتالي توقعات القارة في مجال التحول الهيكلي.

٧- ونسلم بأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثلان فرصة فريدة لأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة للجميع تفضي إلى إحداث التحول المصحوب بالعدالة. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية أن تعتمد أفريقيا استراتيجية متماسكة من أجل التنفيذ الفعال

والمنسق لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، نوافق على وضع إطار واحد للرصد والتقييم، يضم الخطتين معاً، وإنشاء جهة إبلاغ موحدة تقوم بإعداد تقرير دوري وحيد عن الأداء.

٨- ونسلم كذلك بأن تنفيذ الخطتين، والإبلاغ بشأنهما ومتابعتهما يتطلب استراتيجية متماسكة ومجموعة متكاملة من الأهداف والغايات والمؤشرات، بالإضافة إلى أرضية متماسكة للاستعراض والإبلاغ.

٩- ونذكر أن الإبلاغ بشأن الإطارين اللذين يبدو أنهما منفصلان يمكن أن يكون عملاً شاقاً ومن ثم نوصي بضرورة وضع أرضية موحدة تكون متسقة مع ما ورد من أهداف وغايات في مرصد في السجل المرتب حسب الأهداف والغايات والمؤشرات الذي جرى إعداده لهذا الغرض مصحوباً بقائمة التكاليف.

١٠- ونخطط علماً بالمتطلبات الهائلة في مجال القدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالأهمية الحاسمة لإعطاء الأولوية لبناء القدرات ذات الصلة بالخطتين على جميع المستويات.

١١- ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من أجل إعداد مجموعة أساسية من المؤشرات القارية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين، مع مراعاة مستويات التنمية في كل بلد على حدة، وذلك من أجل تيسير القياس والمقارنة. وفي هذا الصدد، نحث كافة الجهات المعنية على التعجيل بإنشاء معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاءات في تونس والمركز الأفريقي للتدريب الإحصائي في كوت ديفوار.

١٢- كما نشجع هذه المؤسسات على وضع أرضية مشتركة لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

١٣- ونسلم بالجهود التي بذلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إدراج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية، بدعمها في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية

لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تمشياً مع هيكل الإبلاغ المتبع في الاتحاد الأفريقي.

١٤- ونلاحظ أيضاً أن خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ تسعى إلى الدمج بين الخطتين من خلال عملية إدراجهما في الأطر الوطنية. ونقدر أن الإطار الذي جرى وضعه لقياس التقدم يسלט الضوء على التقارب بين الخطتين على مستوى الأهداف، مما أتاح تحديد مؤشرات مشتركة. ونسلم بأن أوجه التآزر هذه تتيح الفرصة لتنفيذ المبادرتين دون إثقال كاهل صناع القرار بأطر إنمائية متعددة ومعاملات مرهقة تترتب عليها تكاليف باهظة.

١٥- ونذكر أنه لا بد من إدراج خطة عام ٢٠٣٦ وأهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطنية وفي استراتيجيات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التخطيط. ونذكر أن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو الآن بمثابة منتدى القارة للحوار بشأن قضايا التنمية المستدامة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولضمان اتساق عملية المتابعة، ينبغي أن يكون المنتدى هو الجهة الوحيدة المنوط بها متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

١٦- ونلاحظ أن ثمة مسائل تضطلع بدور جوهري في زيادة الوعي على الصعيد العالمي مثل مساهمة أفريقيا في صياغة أهداف خطة عام ٢٠٣٠ التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، وأوجه التشابه بين هذه الأهداف وخطة عام ٢٠٦٣، وآثار هذه الجوانب المشتركة على عملية التنفيذ. ونذكر أن الخطتين شاملتان، وترتكزان على عملية تشاور واسعة، وتنبعان من تطلعات مشتركة على صعيد التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، وبالتالي فالخطتان منسجمتان تماماً.

١٧- ونذكر أن تنفيذ الخطتين معا سيتطلب موارد مالية وغير مالية كبيرة من جميع المصادر. ولأننا نذكر أنه ليس بمقدورنا التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نشدد على دور الموارد المحلية بوصفها المصدر الرئيسي لتمويل الخطتين تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا التي تمخض عنها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

١٨- ونشير أيضاً إلى أن رؤساء الدول والحكومات التزموا، في إطار خطة عمل أديس أبابا بإنشاء منتدى يُعنى بالهيكل الأساسية يكون هدفه تنسيق الاستثمارات في هذا المجال؛ ووضع آلية لتيسير التكنولوجيا من أجل دعم الابتكار والعلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية للحد من ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتحسين القدرات على تعبئة الموارد المحلية.

١٩- ونضع في اعتبارنا أيضاً أن تغير المناخ من شأنه أن يقوّض قدرة أفريقيا على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن ثم، فإننا نرحب باعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لاتفاق باريس، ونقر بما يتيح هذا الاتفاق من فرص للانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الكربون في أفريقيا.

٢٠- وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق باريس، لاسيما فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنياً، لضمان مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الاتفاق.

٢١- وندرك ما للتكامل الإقليمي من دور رئيسي في تنفيذ خطة ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لخطة أفريقيا المفضية إلى التحول، وذلك بوقوفها إلى جانب أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لاسيما تطلعات أفريقيا إلى العمل باتفاقية قارية للتجارة الحرة والتكامل الإقليمي والتجارة والتصنيع، والأهداف ذات الصلة بخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا.

٢٢- ونؤكد أيضاً ما تنطوي عليه الهجرة من فوائد للتنمية الاقتصادية والبشرية في أفريقيا. ولذلك فإننا نؤكد أهمية التعاون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة مع احترام حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم ومركزهم.

٢٣- ونقر بأن تعزيز السلم والأمن ومكافحة الإرهاب يكتسي أهمية بالغة لأفريقيا لتحقيق التنمية المنشودة. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون لكفالة تحقيق السلم والأمن في أفريقيا وفي العالم بأسره.

## رسالة شكر

٢٤- نتوجه بالشكر لحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة الذي غمروا به مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى ما حظينا به من حفاوة، الأمر الذي كان له الأثر الطيب في نجاح اجتماعاتنا.

٢٥- وأخيراً، نود أن نعرب عن عميق امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحهما في عقد الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد

الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.